

دولة قطر  
وزارة الإعلام  
إدارة السياحة والآثار

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٠  
بشأن الآثار

بمطابع

وزارة الثقافة  
لنشر والتوثيق  
١٦ - الموحدة - قطر

مؤسسة وزارة التعليم

## قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن الآثار

- ، أمير دولة قطر ،  
نحن خليفة بن حمد آل ثاني  
بعد الاطلاع على النظام الاساسى المؤقت المعدل ، وبخاصة  
المواد ٢٣ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٥١ ، منه ،  
وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العقارى،  
والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧١ بنظام المحاكم المدنية ،  
والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ باصدار قانون عقوبات  
قطر ،  
وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧١ باصدار قانون الاجراءات  
الجرائية ،  
وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المواد  
المدنية والتجارية ،  
وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات  
وزارة الاعلام .  
وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن المحال التجارية  
والصناعية العامة الماثلة ،  
وعلى اقتراح وزير الاعلام ،  
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،  
وبعد أخذ رأى مجلس الشورى ،  
قررنا القانون الآتى :

وزخارفها ، وعرضها للناس ، ونشر الثقافة الاثرية ، ولا يجوز للمالك الاعتراض عليها .

ويتم تسجيل الاثر بقرار من وزير الاعلام ، وتبلغ قسرات التسجيل الى الافراد والجهات المعنية .

وتفيد الاثار المسجلة ، سواء كانت منقولة او غير منقولة ، في سجلات تعد بذلك بإدارة السياحة والآثار ، يبين فيها أهمية كل اثر مع وصف معاله . فاذا كان الاثر منقولاً أدرج في السجل إسماء من تعاقدوا على حيازته .

وتتولى ادارة السياحة والآثار اتخاذ اجراءات تسجيل الاثار غير المنقولة في السجل المقارن .

#### مادة (٥)

جميع الاثار المنقولة وغير المنقولة الموجودة على سطح الارض او في باطنها تعتبر من أسلاك الدولة العامة ، ولا يجوز الاضام بملكيتها الا طبقاً لاحكام هذا القانون .

#### مادة (٦)

ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق التصرف في الاثار الموجودة على سطحها او في باطنها ولا تغوله حق التفتيش عن الاثار فيها .

#### مادة (٧)

يحظر اطلاق الاثار المنقولة وغير المنقولة او تحويلها او اطلاق الفسر بها او تفتيشها او تفتيش معالمها ، كما يحظر وضع الاثارات والمساق الاعلانات في المناطق الاثرية وعلى الابنية التاريخية المسجلة . ولا يجوز اسناد بناء جديد الى المعثر الاثرى او فتح منافذ او مناور او ترتيب أى حقوق ارتفاع اخرى على الماني والاسوار الاثرية . كما لا يجوز اغد اترية او اى مواد او انقاش او مخلفات من المناطق الاثرية بغير ترخيص من اجهة المختصة وموافقة ادارة السياحة والآثار .

### الباب الاول احكام مائة

#### مادة (١)

يعتبر اثر اى شئ خلفته المفارات ، او تركه الاجيال السابقة ، مما يكتمل عنه او يعيش عليه ، سواء كان ذلك مقارناً او منفوقاً يصل بالفنون او العلوم او الآداب او الاخلاق او المعائن او الحياة البرية ، او الاحداث العامة ، او غيرها مما يرجع تاريخه الى اربعين سنة وأكثر متى كانت له قيمة فنية او تاريخية .

وسع مراعاة حكم المادة (٥) من هذا القانون ، تعتبر الاثار سالاً عاماً مملوكاً للدولة ، سالم يبلغ تخصيصها وفقاً لاحكام هذا القانون .

#### مادة (٢)

تقسم الاثار الى قسمين : غير منقولة ومنقولة ، ويقصد بالآثار غير المنقولة الاثار القديمة المشيدة على الارض والمنصبة بها كبنائها المدن والبياني ، والقتال الاثرية والكهوف والغار والقتلح والاسوار والمصورن والابنية الدينية ، والمدارس وغيرها سواء كانت في باطن الارض او تحت المياه الداخلية او الاقليمية .

ويقصد بالآثار المنقولة التي صنعت لتكون بطبيعتها منفصلة عن الارض ويمكن تغيير مكانها دون تلف .

#### مادة (٣)

تتولى ادارة السياحة والآثار بوزارة الاعلام تنظيم وتنفيذ السياسة الاثرية للآثار المنقولة وغير المنقولة وتقرير أهمية كل اثر .

#### مادة (٤)

تتولى مهمة المحافظة على الاثار بآدارة السياحة والآثار التي تتولى الكشف عن الاثار وتسجيلها وصيانتها والابعاء على معالمها

## الباب الثاني

### الآثار غير المنقولة

#### مادة (٨)

تتولى ادارة السياحة والآثار دراسة جميع الآثار غير المنقولة فى قطر والوثائق العلمية والمعلومات التاريخية المتعلقة بها ، وتفرد ملفا خاصا لكل أثر منها .

#### مادة (٩)

مع مراعاة حكم المادة (١٣) من هذا القانون ، اذا ثبت لدى ادارة السياحة والآثار وجود بعض الآثار غير المنقولة فى أى مكان ، جاز لوزير الاعلام أن يقرر اعتبار ذلك المكان ، مع الاراضى المحيطة به حسب الاحتياج العلمى ، من المواقع الاثرية ، وينشر قرار وزير الاعلام فى الجريدة الرسمية .

#### مادة (١٠)

تتولى ادارة السياحة والآثار حصر الآثار غير المنقولة الموجودة فى قطر وتصويرها ومسحها مسحا شاملا وتحديد معالم المواقع الاثرية وحدودها ، وتعد السجلات والاطالس الاثرية المفصلة لها ، وذلك باستخدام الوسائل العلمية الحديثة .

#### مادة (١١)

للتعريف بحضارة البلاد ، تقوم ادارة السياحة والآثار باعداد الآثار غير المنقولة لاستقبال الزوار ، واظهار ميزات الفنية وخصائصها التاريخية .

#### مادة (١٢)

لا يجوز استخدام الآثار غير المنقولة المسجلة فى غير الغاية التى تحددها ادارة السياحة والآثار ، كما لا يجوز هدم أو نقل كل

أو بعض الأثر أو ترميمه أو تجديده الا فى الحدود التى تقرها وتوافق عليها هذه الادارة ، وبإشراف منها .

ويحظر استعمال أماكن الآثار المسجلة ، مستودعا للانتقاص أو المخلفات أو كمقابر كما يحظر إقامة وسائل للرى فيها ، أو أن تحفر ، أو تغرس أو يقطع منها شجرة ، أو غير ذلك من الاعمال التى يترتب عليها تغيير معالم تلك الاماكن ، بدون ترخيص سابق من ادارة السياحة والآثار وتحت اشرافها .

#### مادة (١٣)

يجوز لوزير الاعلام تقرير ملكية الدولة لاي مبنى تاريخى أو منطقة أثرية ، ومع مراعاة قواعد نزع الملكية للمنفعة العامة ، يجوز له نزع ملكية الاراضى أو المباني المسجلة الكائن فيها الاثر أو المتاخمة له .

#### مادة (١٤)

على كل من يكتشف أثرا غير منقول أو يعلم باكتشافه أن يخطر بذلك ادارة السياحة والآثار أو أقرب مركز شرطة خلال عشرة أيام من تاريخ الاكتشاف أو العلم . ولوزير الاعلام منحه مكافأة مناسبة بصرف النظر عن قدم الاثر أو صفته أو قيمته التاريخية . وفى حالة اخطار مركز الشرطة ، يلتزم المركز باخطار ادارة السياحة والآثار بذلك فورا .

#### مادة (١٥)

على كل شخص يشغل أرضا محتوية على آثار غير قابلة للنقل أن يسمح لموظفى الآثار بالدخول الى تلك الارض فى أى وقت مناسب بقصد فحصها ورسم خرائطها وتصويرها والقيام بأى عمل آخر تراه ادارة السياحة والآثار ضروريا .

#### مادة (١٦)

يجوز لادارة السياحة والآثار بعد موافقة وزير الاعلام شطب تسجيل الاثر ، ويتم ذلك بالتأشير فى السجلات الخاصة بالآثار ، ويبلغ قرار الشطب الى الافراد والجهات المعنية .

## مادة (١٧)

يتعين عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى أو توسيعها المحافظة على المناطق والمالم الأثرية فيها ولا يجوز اقرار مشروعات تخطيط الاماكن التي توجد بها آثار الا بعد موافقة ادارة السياحة والآثار عليها .

## الباب الثالث

### الآثار المنقولة

#### مادة (١٨)

تعقظ الآثار المنقولة في متحف قطر الوطنى وفى المتاحف الأخرى التى تنشأ فى المستقبل حيث تدرس ، وترسم ، ويعرض ما يجب عرضه منها ، ويخزن ما تبقى .

وتتولى ادارة السياحة والآثار اقامة معارض أو متاحف متنقلة داخل البلاد أو خارجها بشرط التأمين على سلامة الآثار .

#### مادة (١٩)

يجوز للهيئات والافراد اقتناء الآثار المنقولة والاحتفاظ بها بشرط عرضها على ادارة السياحة والآثار وذلك لاستصدار وثيقة رسمية بتسجيل الاثر اذا كان مهما أو بالسماح بحرية التصرف فيه اذا لم يكن مهما . ويعتبر حائز الاثر المسجل مسئولاً عن المحافظة عليه وعدم احدثات أى تغيير فيه ، فاذا تعرض الاثر للتلف أو التلف وجب على الحائز اخطار ادارة السياحة والآثار بذلك .

#### مادة (٢٠)

على كل من يملك اثرا منقولاً أن يعرضه - خلال ستة أشهر - من تاريخ العمل بهذا القانون - على ادارة السياحة والآثار . ويصادر بعد انتهاء هذه المدة كل اثر منقول مهم غير مسجل ، وكل اثر منقول غير مهم لم يرخص لصاحبه فى حرية التصرف فيه .

#### مادة (٢١)

لادارة السياحة والآثار أن تطلب من حائزى الآثار المسجلة أى اثر بقصد دراسته أو رسمه أو تصويره أو أخذ قالب عنه او عرضه مدة مؤقتة على أن تعيده للحائز بالملاة التى كان عليها فور الانتهاء من العمل الذى طلب من اجله .

## الباب الرابع

### تنظيم تداول الآثار

#### مادة (٢٢)

يجوز انتقال ملكية الآثار المنقولة المسجلة . وعلى من يبيع أثرا منقولاً مسجلاً أن يعرضه على إدارة السياحة والآثار للنظر في شرائه بالثمن الذى يتفق عليه الطرفان . وعلى بائع الاثر المسجل أن يبلغ إدارة السياحة والآثار اسم المشتري الجديد ومحل اقامته .

#### مادة (٢٣)

على كل من يكتشف أثراً منقولاً أو يعثر عليه بطريق الصدفة، أن يخطر بذلك إدارة السياحة والآثار أو أقرب مركز شرطة خلال عشرة أيام من اكتشافه أو العثور عليه ، وللإدارة المذكورة أن تقرر إذا كانت تود الاحتفاظ بالآثار ، وفى هذه الحالة يتعين عليها أن تدفع مكافأة نقدية مناسبة أو أن تقرر تركه فى حيازة مكتشفه .

وفى حالة اخطار مركز الشرطة ، يلتزم المركز باخطار إدارة السياحة والآثار بذلك فوراً .

#### مادة (٢٤)

لا يجوز بيع الآثار غير المنقولة التى تملكها الدولة ، كما لا يجوز بيع الآثار المنقولة التى فى متاحفها .

#### مادة (٢٥)

لا يجوز اهداء الآثار ، الا فى اضييق الحدود ولتحقيق مصلحة عامة وبشرط أن يكون الاثر منقولاً مسجلاً وما يمكن الاستغناء عنه لوجود ما يماثله من حيث المادة والصنع والدلالة التاريخية والقيمة الفنية ويتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء .

#### مادة (٢٦)

لإدارة السياحة والآثار مبادلة الآثار أو اعارتها الى المتاحف والمعاهد العلمية فى الدول العربية والاجنبية ، وذلك وفقاً لاتفاقات خاصة تعقد فى هذا الشأن وبشرط موافقة مجلس الوزراء فى حالة المبادلة .

#### مادة (٢٧)

لا يجوز لاحد أن يتجر بالآثار مالم يحصل على تصريح بذلك من إدارة السياحة والآثار ويقتصر الاتجار بالآثار على الآثار المنقولة المسجلة أو التى رخص بحرية التصرف فيها .

ويصدر التصريح وفقاً للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

#### مادة (٢٨)

يحظر تصدير الآثار . ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الاعلام التصريح بتصدير الآثار المنقولة التى لا يؤدى تصديرها الى افقار التراث الاثرى أو الفنى فى البلاد .

ويقدم طلب التصريح بتصدير الآثار على نموذج خاص تعده إدارة السياحة والآثار ويصدر بالنموذج قرار من وزير الاعلام . ويجب أن يتضمن هذا النموذج أن للإدارة الحق فى اجازة التصدير أو رفضه ، وفى أن تشتري ما تشاء من هذه الآثار بالسعر الذى قدره صاحب الشأن فى طلب التصدير .

#### مادة (٢٩)

( أ ) الآثار المستوردة الى قطر غير مصحوبة برخصة تصدير من البلد الواردة منه ، تضبط بواسطة موظفى الجمارك والبريد والامن وغيرهم من المسئولين ، وتسلم بموجب محضر رسمى الى إدارة السياحة والآثار ، لاجراء تحقيق مع المستورد عن مصدرها وكيفية حصوله عليها .

( ب ) اذا أثبت التحقيق أن هذه الآثار مهربة ، أو أنه تم خروجها من البلد المصدر بصورة مخالفة للقوانين السارية فيه ،

## الباب الخامس

### التنقيب عن الآثار

#### مادة (٣٠)

التنقيب عن الآثار هو جميع أعمال الحفر والسبر والتحرى بهدف العثور على آثار منقولة وغير منقولة على سطح الارض أو فى باطنها أو فى المياه الاقليمية .

#### مادة (٣١)

ادارة السياحة والآثار وحدها هى صاحبة الحق فى القيام بأعمال التنقيب . ولها أن تسمح للهيئات والجمعيات العلمية والبعثات الاثرية بالتنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقا لاحكام هذا القانون .

ويحظر على أى جهة أو فرد - حتى ولو كان مالكا للارض - التنقيب على الآثار الا بترخيص من ادارة السياحة والآثار .

#### مادة (٣٢)

تتولى ادارة السياحة والآثار الاتفاق مع مالك الارض على مبدأ التنقيب ، وقيمة التعويض عن الضرر . واذا لم يتم الاتفاق جاز التحفظ على الارض بالطريق الادارى ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة (١٣) من هذا القانون .

#### مادة (٣٣)

لا تمنح تراخيص التنقيب عن الآثار للهيئات والجمعيات والبعثات الاثرية الا بعد التأكد من مقدرتها ، وكفاءتها من الناحيتين العلمية والمادية .

ولادارة السياحة والآثار أن تشترط وجود عناصر فنية معينة فى الجهة التى تقوم بالتنقيب .

وكان المستورد عالما بذلك ، تصادر اداريا وتعتبر ملكا للدولة . ويجوز اعادتها الى بلد المنشأ بشرط المعاملة بالمثل .

واذا أثبت التحقيق أن المستورد كان حسن النية ، جاز لوزير الاعلام أن يقرر الاستيلاء عليها لقاء تعويض عادل ، اذا كان للدولة مصلحة فى اقتنائها .

### مادة (٣٤)

تدرج فى تراخيص التنقيب عن الآثار البيانات الآتية :

- ١ - صفة الهيئة أو البعثة المرخص لها وخدماتها السابقة فى مجال التنقيب عن الآثار .
- ٢ - تحديد الموقع الاثرى المراد التنقيب فيه مصحوبا بخرائط .
- ٣ - برنامج التنفيذ وتوقيته .
- ٤ - أية شروط أخرى ترى ادارة السياحة والآثار اثباتها .

### مادة (٣٥)

تلتزم الجهة المرخص لها بالتنقيب بتنفيذ الشروط الثابتة فى الترخيص ، وبتصوير ورسم المواقع الاثرية ، وتسجيل الآثار المكتشفة أولا بأول فى سجلات خاصة ، والقيام بما تحتاجه الآثار المكتشفة من حفظ ورعاية ، وتزويد ادارة السياحة والآثار بنتائج التنقيب فى فترات متقاربة ، وتقديم تقرير موجز فى نهاية كل موسم على النحو الذى تطلبه ادارة السياحة والآثار وتمكين ممثلى ادارة السياحة والآثار من الاشراف على أعمال التنقيب ، كما أن عليها فى نهاية كل موسم أن تنقل الآثار المكتشفة - مع اتخاذ احتياطات المحافظة عليها - الى متحف قطر الوطنى .

### مادة (٣٦)

على الجهة المنقبة أن تنشر النتائج العلمية لأعمال التنقيب خلال مدة أقصاها سنتان . ويجوز ، بقرار من وزير الاعلام ، مد هذه المدة الى خمس سنوات من تاريخ انتهاء أعمالها ، والا جاز لادارة السياحة والآثار نشر تلك النتائج بنفسها أو عن طريق هيئات أخرى دون أن يكون للجهة المنقبة أى حق فى الاعتراض على هذا الاجراء .

وعلى الجهة المنقبة أن توافي ادارة السياحة والآثار بنسخ من البحوث المنشورة ، ونسخ من الصور الفوتوغرافية للآثار المكتشفة ،

ونسخ مما تعده من افلام عن كشوفها ، ويكون للجهة المنقبة حقوق الملكية العلمية فيما يتعلق بنتائج الحفائر التى تجريها ، ويكون لها أيضا الاسبقية فى نشر هذه النتائج .

### مادة (٣٧)

يسمح للجهة الاجنبية ، التى تمنح ترخيصا بالتنقيب ، باستيراد المعدات التى تلزمها فى أعمالها معفاة من الضرائب الجمركية بشرط أن تقدم كشفا بهذه المعدات لادارة السياحة والآثار للموافقة على الاعفاء .

### مادة (٣٨)

جميع الآثار التى يعثر عليها المنقبون تكون ملكا للدولة ، ويودع المنقول منها فى متحف قطر الوطنى وفى المتاحف الاخرى التى تنشأ فى المستقبل . ويجوز أن تعطى البعثات الاثرية مكافأة عن أتعابها تتمثل فى قوالب الآثار المذكورة أو بعض الآثار التى يمكن الاستغناء عنها لوجود ما يماثلها من حيث المادة والصنع والدلالة التاريخية والقيمة الفنية .

وعلى البعثة الاثرية أن تعرض الآثار الممنوحة لها خلال سنة على الاكثر فى أحد المتاحف العامة أو الملحقه بالمعاهد العلمية .

### مادة (٣٩)

إذا خالفت الهيئة أو الجمعية أو البعثة المرخص لها بالتنقيب أحكام هذا القانون أو أى شرط من شروط الترخيص ، جاز بقرار من وزير الاعلام ، بناء على اقتراح ادارة السياحة والآثار ، وقف أعمال التنقيب فورا حتى تزال المخالفة . وإذا كانت المخالفة جسيمة جاز الغاء الترخيص بقرار من وزير الاعلام بناء على اقتراح الادارة .



## الباب السادس

### المقوبات

#### مادة (٤٠)

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ،  
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على  
عشرة آلاف ريال أو بالمقتوبتين مما كل من خالف أحكام هذا القانون  
أو لائحته التنفيذية . وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأثر  
النقول الذى يخالف صاحبه أحكام هذا القانون ويسلم الأثر لإدارة  
السياحة والآثار .

#### مادة (٤١)

يكون لموظفى إدارة السياحة والآثار الذين يندبهم وزير الاعلام  
صفة بأمرى الضبط القضائى فى اثبات ما يقع من مخالفات لأحكام  
هذا القانون .  
ويكون لهم ولسائر رجال الضبط القضائى التفتيش على  
أعمال التنقيب والآثار المكتشفة للتحقق من تنفيذ تلك الأحكام ،  
وكذلك دخول المحال المينة لتجارة الآثار فى أى وقت مناسب ،  
ينغرض فحص الآثار الموجودة فى المحل والتفتيش عليها .

#### مادة (٤٢)

يصدر وزير الاعلام اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا  
القانون .

#### مادة (٤٣)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا  
القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر فى قصر الدوحة بتاريخ : ١٤٠٠/٤/١٠ هـ

الموافق : ١٩٨٠/٢/٢٦ م